قبل بدء المحاكمة بساعات

«مرسي» يمثل في قفص «مبارك» بأكاديمية الشرطة

■ **القاهرة/متابعات:**

جاء قرار رئيس محكمة الاستئناف برئاسة المستشار نبيل صليب بانعقاد محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي بمقر أكاديمية الشرطة بالتجمع الخامس في قفص الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك ونجليه وحبيب العادلى وستة من مساعديه، في نفس الاتهامات بقتل المتظاهرين في أحداث ثورة 25 يناير، ومرسي في أحداث الاتحادية التي وقعت في محيط قصر الاتحادية التي وقعت 5 ديسمبر الماضي.

وجاء قرار رئيس محكمة الاستئناف مفاجئة للجميع قبل 18 ساعة فقط على بدء أولى جلسات محاكمة المعزول محمد مرسي و14 آخرين من قيادات تنظيم الإخوان، والتي كان من المقرر عقدها في معهد أمناء الشرطة بطرة، الأمر الذي سيجعل من أعضاء «المحظورة» يتظاهرون بدلا من جماعة «آسفين يا ريس» والتي تؤيد الرئيس السابق «المخلوع» حسنى مبارك.

كان النائب العام المستشار هشام بركات قد أمر بإحالة كل من الرئيس السابق محمد مرسى، والقياديين بحزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي وعصام العريان، وأسعد شيخة ونائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق، وأحمد عبد العاطى، مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق، وأيمن عبدالرؤوف، مستشار رئيس الجمهورية السابق، وعلاء حمزة، والناشط عبد الرحمن عز، وأحمد المغير، والشيخ وجدي غنيم، ومنسق حركة حازمون جمال صابر، وأربعة آخرين إلى محكمة جنايات القاهرة وذلك لاتهامهم بارتكاب أحداث قصر الاتحادية التي وقعت في الخامس من شهر ديسمبر 2012 وأسفرت عن سقوط قتلى ومصابين أمام القصر الجمهوري في مشاهد مأسوية نقلتها القنوات الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة على الهواء مباشرة.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة أنه في أعقاب الإعلان الدستورى الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسى احتشدت القوى المعارضة أمام قصر الاتحادية للتعبير سلميا عن رفضها للإعلان الدستورى، وأعلنت اعتصامها فطلب الرئيس السابق من قائد الحرس الجمهوري، ووزير الداخلية السابق، عدة مرات فض الاعتصام إلا أنهما رفضا تنفيذ ذلك حفاظاً على أرواح المعتصمين.

كما تبين أن كل من أسعد شيخة وأحمد عبد العاطي وأيمن عبد الرؤوف مساعدى رئيس الجمهورية، إلى استدعاء أنصار مرسي وحشدوهم بمحيط قصر الاتحادية لفض الاعتصام بالقوة وقام المتهمون عصام العريان ومحمد البلتاجي ووجدي غنيم بالتحريض علنا في وسائل الإعلان على فض الاعتصام بالقوة.

ومن خلال التحقيقات توافرت الأدلة على أن المتهمين وأنصارهم هاجموا المعتصمين السلميين واقتلعوا خيامهم وأحرقوها وحملوا أسلحة نارية وعمروها بالذخائر وأطلقوها صوب المتظاهرين فأصابت إحداها رأس الصحفي الحسيني أبو ضيف وأحدثت به كسوراً فى عظام الجمجمة وتهتكاً بالمخ ما أدى لوفاته، واستعملوا القسوة والعنف مع المتظاهرين السلميين فأصابوا العديد منهم بالأسلحة البيضاء وروعوا المواطنين وقبضوا على أربعة وخمسين شخصا واحتجزوهم بجوار قصر الاتحادية وعذبوهم بطريقة وحشية.

وأسندت النيابة العامة للرئيس السابق محمد مرسي تهمة تحريض أنصاره ومساعديه على ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار واستخدام العنف والبلطجة وفرض السطوة وإحراز الأسلحة النارية والذخائر والأسلحة البيضاء والقبض على المتظاهرين السلميين واحتجازهم بدون وجه حق وتعذيبهم.

كما أسندت للمتهمين عصام العريان ومحمد البلتاجي ووجدي غنيم تهم التحريض العلني عبر وسائل الإعلام على ارتكاب تلك الجرائم، بينما أسندت إلى المتهمين أسعد شيخة وأحمد عبدالعاطى وأيمن عبد الرؤوف مساعدي الرئيس السابق وعلاء حمزة عبد الرحمن عز وأحمد المغير وجمال صابر وباقي المتهمين ارتكاب تلك الجرائم بوصفهم فاعلين أصليين.

وأمر النائب العام المستشار هشام بركات باستمرار حبس المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضية وضبط وإحضار المتهمين هاربين.

■ الرئيس المعزول محمد مرسي

وسط اختلاف في الرؤى بين السياسيين وخبراء القانون الدستوري..

سجال حول تاريخ نهاية ولاية المؤتمر الوطني العام بليبيا

■ **طرابلس / متابعات :**

تعيش الساحة السياسية في ليبيا على وقع سجال تزداد حدته يوما بعد آخر بشأن موعد نهاية ولاية المؤتمر الوطني العام (البرلمان).

وهناك من يرى أن مهام المؤتمر لابد أن تنتهي في السابع من فبراير القادم، وذلك استنادا للمادة الثلاثين من الإعلان الدستوري، بينما الطيف الآخر يرى أن مدة عمل المؤتمر لم تحدد بمدّة، بل بمهام تنتهي بتسليم السلطة لبرلمان منتخب وفق دستور جديد للبلاد تسهر على إعداده الهيئة التأسيسية التي ينتظر انتخابها في الشهر القادم.

وبرزت في الأيام الأخيرة مبادرات سياسية للبحث عن مخرج من هذا الجدال القانوني بين النخب السياسية الليبية، فطرحت مجموعة العمل الوطني - التي تضمّ في صفوفها الكاتب والناشط السياسي عيسى عبدالقيوم ووزير الداخلية الأسبق عاشور شوايل وغيرهما - مبادرة تقوم على ضرورة استلام الهيئة التأسيسية مهام السلطة التشريعية، وتكوين مجلس رئاسي يتكون من عضو منتخب من الهيئة التأسيسية ورئيس المحكمة العليا ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، وتحديد آجال ملزمة لإعداد الدستور.

وعرض عضوا المؤتمر الوطني العام محمد الزروق وعبدالرحمن الديباني مبادرة تقوم على انتخاب هيكل جديد تحدد مدة عمله بسنتين يكون بديلا عن المؤتمر الوطني، وأن تجرى الانتخابات في بداية يوليو القادم.

من جانبه يرى أستاذ القانون الدستوري مسعود الكانوني أن ولاية المؤتمر الوطني تنتهي في السابع من فبراير القادم، والحل يتمثل في تولي الهيئة التأسيسية التي ينتظر انتخابها في ديسمبر القادم المهام التشريعية حتى الفروغ من إعداد الدستور في مدة أقصاها سنة.

فيما يرى أستاذ القانون منصور ميلاد يونس أن المادة 30 من الإعلان الدستوري نصّت على أن المؤتمر الوطني مكلف بمهام معيّنة تنتهي ولايته بأدائها، أهمّها انتخاب الهيئة التأسيسية - التي تعرف بهيئة الستين- ووضع قانون الانتخابات.

واقترح يونس في تصريحات صحافية سابقة أن تمدد فترة عمل المؤتمر إلى ستة أشهر إضافية ويكتفي خلالها بمراقبة عمل الحكومة ومتابعة عمل لجنة الستين حتى تنتهي من إعداد دستور ليبيا الجديد.

أمّا أستاذ القانون الدستوري عبدالقادر قدورة فيذهب إلى تقديم خيارين لا ثالث لهما وفق تعبيره، فإما أن يمدد المؤتمر فترة عمله بعد تأييد 120 عضوا من أصل 200 لهذه الخطوة، أو أن يسلم مهامه للهيئة التأسيسية عقب انتخابها لتتولى إدارة شؤون البلاد حتى تفرغ من إعداد الدستور.

ومع ازدياد حدة الصراع بين الكتل النيابية الكبرى داخله، وهي تحالف القوى الوطنية الذي يتزعمه الليبرالي محمود جبريل والعدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، ينتظر أن تكون هذه الأزمة الجديدة محل تجاذب بين الطرفين.

يبدو أن هذا المأزق الدستوري سيستغله دعاة إسقاط المؤتمر الوطني العام والحكومة لإنهاء ولاية المؤتمر، وسيعمل آخرون على إقناع أعضاء المؤتمر والرأي العام بضرورة التمديد له وضبطه بروزنامة محددة ودقيقة حتى لا تسقط البلاد في فراغ دستوري، بحسب هؤلاء.

■ المؤتمر الوطني العام الليبي

بعد تحقيق تقدم واسع في ريف حلب واللاذقية

الجيش السوري يستعد لهجوم واسع على محور جوبر-القابون

■ الجيش السوري خلال استعداده لتنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد مسلحي جبهة النصرة

■ **دمشق / متابعات :**

يستعد الجيش السوري لتنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد مسلحي جبهة النصرة على محور جوبر- القابون في ضواحي العاصمة دمشق.

وبدأ الجيش بضرب مواقع المسلحين في شمال القابون مع تضييق الحصار عليهم، ضمن عملية ترمي إلى تطهير المنطقة الصناعية من المسلحين وحماية المعامل والمنشآت الصناعية فيها.

وكان الجيش السوري قتل في وقت سابق قائد ما يسمى تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» في سلمى المدعو محمد اليمني إضافة إلى 35 مسلحا اخرين بقرية مرج خوخة في ريف اللاذقية.

وقام الجيش السوري في قرى مرج خوخة -الدغمشلية باستهداف اجتماع قياديين لما يسمى دولة داعش والمهاجرين وجبهة النصرة وكانت حصيلة الاستهداف مقتل 36 مسلحاً من بينهم المدعو محمد اليمني وجرح عدد كبير منهم بالإضافة لتدمير سيارتي ذخيرة وقذائف هاون، بحسب وكالة الانباء السورية سانا.

وعرف من الإرهابيين القتلى أبو محمد اليمني قائد مايسمى دولة داعش في سلمى وما حولها، أبو حذيفة الليبي قائد «كتيبة الأنصار»، عبود القبقجي، عبدالحميد الكلاس الملقب أبو عمر الشامي، محمد خالد العجمي، الإمام سعيد العراقي قائد «أحباب النبي»، صالح عبد القادر السقا، عبود النعيمي سعودي الجنسية ، حسين السراج ، خالد طريبوش ، سعيد الخضري ، نزار عبد اللطيف مصري الجنسية ، عماد زهرة، اسماعيل شيخ البساتين ، عقيل البستاني، أحمد السيد.

كما نصب الجيش السوري كمينا لعناصر من تنظيم القاعدة في بلدة برج الزاهية ما أدلى لمقتل 6 وجرح 9 أبرزهم القياديان عارف رستم وعدنان جرجورة.

وفي قرية «العالية» قتل الجيش 19 مسلحا وجرح 24 أبرزهم القيادي «مروان الشعار».

د. محمد رجب أبو رجب

وعد بلفور يؤسس لدولة الكيان الصهيوني

تمر علينا الذكرى السادسة والتسعون لوعد بلفور المشؤوم، ذلك الوعد الذي مكنت فيه بريطانيا الحركة الصهيونية من إنشاء وطن لليهود في فلسطين ففي 2 نوفمبر من عام 1917م كان وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور قد أصدر وعده، وبعد أن احتلت القوات البريطانية الأراضي الفلسطينية في ديسمبر 1917 عملت إدارتها العسكرية على وضع وعد بلفور موضع التنفيذ وذلك من خلال فتح باب الهجرة أمام اليهود، ومنحتهم الأراضي الفلسطينية بطريقة غير شرعية، وسمحت لهم بالاحتفاظ بالأسلحة، وتنظيم جمعيات سياسية ومنظمات يهودية إرهابية.

تقدم وايزمن وهو أحد أعضاء وزعماء الحركة الصهيونية في إنجلترا إلى مؤتمر الصلح الذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في باريس عام 1919م بعدة مطالب منها أن تفوض عصبة الأمم المتحدة بريطانيا لكي تنتدب على فلسطين، ومنها الاعتراف بحقوق اليهود التاريخية في فلسطين، وفي مؤتمر ساندريمو 25 إبريل 1920م الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وهكذا أصبح وعد بلفور موضع التنفيذ من قبل بريطانيا، وتضمن صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم المتحدة وعد بلفور بالكامل وهنا اكتملت المؤامرة من قبل بريطانيا بعد أن أصبحت مرسمة من عصبة الأمم.

قدمت بريطانيا التسهيلات التالية لليهود:

1. وضعت قانوناً لتسهيل الهجرة إلى فلسطين وأعطى الحق لليهود بإدخال 16500 يهودي سنوياً.
2. أصدرت قوانين أخرى للهجرة بعد أن تأكدت أن القانون السابق لا يفي بالغرض.
3. انتزعت الأراضي الزراعية من العرب ونقلتها لليهود.
4. فرضت على العرب بيع أراضيهم ومن أجل ذلك فرضت إجراءات تعسفية، وفرضت الضرائب الباهظة على الأراضي.
5. كتب على الطوابع والعملات باللغة العبرية (أرض إسرائيل).
6. كان على الفلسطيني أن يدفع لبريطانيا ثمن أمنه الداخلي والخارجي، والحفاظ على سلامة اليهود.
7. اعترفت بريطانيا باللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين.

كثيرة هي الإجراءات البريطانية والتي لا يوجد مجال في هذه المقالة للتحدث عنها بالتفصيل، وما هو مهم وأريد التأكيد عليه هو النجاح الذي تمكنت الحركة الصهيونية من أن تحققه حتى اليوم ولم يكن ليحدث لولا بريطانيا أولاً وأخيراً، وهذا الكلام جاء على لسان الكثير من زعماء الحركة الصهيونية.

اليوم ونحن نقف أمام هذه الذكرى يبرز سؤال ما العمل؟

هل فقط نكتفي بالحديث عن مؤامرة بريطانيا والمجتمع الدولي؟

من وجهة نظري يجب أن نستخلص الدروس، ويجب أن نعرف جيداً اليوم من هم أعداؤنا، ومن هم الأصدقاء، وأن نعرف أن عصبة الأمم التي تآمرت على فلسطين عام 1920. 1922م وأ صدرت قانون الانتداب، هي نفسها اليوم التي تحول اسمها إلى هيئة الأمم المتحدة من تتآمر على شعب فلسطين من خلال دعمها للسياسات الصهيونية العدوانية ومن خلال عدم التزامها بتنفيذ القرارات التي صدرت عنها والتي تتعلق بحق العودة وتقرير المصير للفلسطيني، وبحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

حول العالم

باكستان تحتج على أميركا لقتلها محسود

■ **اسلام آباد / وكالات :**

استدعت باكستان السفير الأميركي لديها للاحتجاج على قتل زعيم حركة طالبان باكستان حكيم الله محسود في غارة بطائرة أميركية بلا طيار في منطقة شمال وزيرستان. وقال وزير الداخلية الباكستاني شودري نصار إن العملية «اغتيال لجهود السلام» مع الحركة، التي دفنت زعيمها القتيل واختارت خليفة له.

وأعلنت الحكومة الباكستانية أنها استدعت السفير الأميركي في إسلام آباد ريتشارد أوسلون للاحتجاج على مقتل محسود في الغارة الأميركية يوم الجمعة الماضية مع أربعة من مساعديه.

ونددت الحكومة بقتل محسود ووصفته بأنه محاولة أميركية لعرقلة محادثات السلام مع حركة طالبان باكستان التي تشن منذ سنوات هجمات على مصالح أميركية وعلى مواقع للجيش الباكستاني.

وقالت الخارجية الباكستانية إن هجوم الجمعة «يأتي بنتائج عكسية للجهود التي تبذلها باكستان من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلاد والمنطقة».

من جهته اعتبر وزير الداخلية الباكستاني شودري نصار مقتل محسود «اغتيالا لجهود إحلال السلام في البلاد».

وأضاف في مؤتمر صحفي أن حكومته اضطُرت -بسبب مقتل محسود- إلى التراجع عن إرسال وفد مفاوضات سلام إلى المقاطعات القبلية، مشيرا إلى أنها بصدد عقد اجتماع في الأيام القليلة المقبلة لمراجعة كل تفاصيل علاقاتها مع واشنطن.

وقال نصار إن الولايات المتحدة أكدت في بيان مشترك سابق مع باكستان «أنها تدعم عملية السلام بين حكومتنا وحركة طالبان باكستان، وفي اليوم التالي قتلت زعيم الطرف الأساسي في عملية السلام».

وتساءل «هل هذا هو الدعم لعملية السلام من جانب أميركا؟ هل هذه هي الكيفية التي تدعم بها أميركا الحوار؟».

من جهتها حملت طالبان باكستان حكومة إسلام آباد المسؤولية عن مقتل محسود، وقال الناطق باسم الحركة أعظم طارق إن الحكومة قدمت للأميركيين المعلومات الاستخباراتية التي مكنتهم من استهدافه. وتابع «ينبغي ألا تفرح أميركا وأصدقاؤها، لأننا سنثأر لدم شهيدنا».

وفي وقت سابق قال مسؤولون أمنيون باكستانيون وقادة في الحركة إنها اختارت الرجل الثاني فيها خان سيب سجنا زعيما لها، خلفا لحكيم الله محسود.

من جهة أخرى قال شهود عيان في منطقة ميرانشاه بوزيرستان إن حكيم الله محسود دفن بشكل سري.

وقد أعلنت باكستان حالة تأهب قصوى بعد مقتل محسود تحسباً لهجمات انتقامية، وأمرت بتعزيز الأمن حول المطارات ومنشآت رئيسية أخرى.

وكانت الغارة الجوية الأميركية استهدفت اجتماعاً لمسؤولي حركة طالبان باكستان، وقالت مصادر إن الاجتماع كان يبحث موضوع الحوار مع الحكومة الباكستانية.

وتتهم واشنطن محسود -الذي تولى قيادة الحركة في أغسطس 2009 - بما يسمى الإرهاب بعد مقتل سبعة من عناصر المخابرات المركزية الأميركية في هجوم استهدف قاعدة أميركية بأفغانستان عام 2009.

وكان محسود واحدا من أبرز الأسماء في قائمة المطلوبين أميركياً في باكستان، ورصدت الولايات المتحدة مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه.

صحيفة (ذي غارديان) البريطانية تكشف برامج مراقبة أوروبية مشتركة

■ **لندن / وكالات :**

كشفت صحيفة ذي غارديان البريطانية أن أجهزة المخابرات في أنحاء أوروبا الغربية تشترك في برامج مراقبة هائلة لحركة الإنترنت والهواتف مماثلة لتلك التي تقوم بها أجهزة المخابرات الأميركية ونددت بها الحكومات الأوروبية.

وقالت الصحيفة مستشهدة بوثائق سربها المتعاقد السابق بوكالة الأمن القومي الأميركية إدوارد سنودن، إن أجهزة المخابرات الأوروبية تتنصت على كبلات الألياف الضوئية وتعمل سرا مع شركات الاتصالات، إضافة إلى اتباعها وسائل أخرى لأداء مهمتها في المراقبة.

وذكرت الصحيفة بالاسم ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والسويد وهولندا على أنها الدول التي تستخدم أجهزة المخابرات فيها مثل هذه الوسائل مع نظراء، أبرزهم وكالة المراقبة البريطانية (مقر الاتصالات التابع للحكومة البريطانية وبه مركز أنشطة الإشارة للمخابرات).

وينطوي تقرير ذي غارديان على إحراج للحكومات الأوروبية خاصة ألمانيا وفرنسا اللتين كانتا الأكثر حدة في الاحتجاج على أنشطة المراقبة الهائلة التي قامت بها الولايات المتحدة على شبكات الاتصالات الأوروبية التي كشف عنها سنودن منذ يونيو الماضي.

شخصية الرئيس المصري القادم تحدد شكل الدستور

أكدت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن مصير الدستور المصري لن يتم تحديده بمجرد صدور النسخة النهائية منه ليصوت عليها المصريون الشهر القادم، بل إن مصيره يعتبر مرهوناً بالكلمة الأخيرة لوزير الدفاع «عبد الفتاح السيسي»، بما إذا كان حقاً سيترشح للانتخابات الرئاسية القادمة.

وتؤكد المجلة أن هذا القرار لا يقل أهمية عن القضايا الأخرى كهوية الدولة المصرية ووضع الجيش ونظام الانتخابات البرلمانية وغيرها من القضايا المرتبطة بتشكيل مستقبل مصر، التي مازالت محل خلاف بين أعضاء لجنة الخمسين المعنية بوضع الدستور، وحتى إذا توصلوا لاتفاق بشأنها، مازال هناك الكثير من المبادئ القانونية والمؤسسية التي يجب أن يشتمل عليها الدستور القادم.

وشخصية الرئيس المحتمل هي من ستحدد شكل الدستور القادم، ففي حالة «السيسي»، يجب أن يخدم الدستور القائم في السلطة استمراراً لنظام الحكم المصري الكائن منذ انتهاء الملكية، أما إذا كان شخص غيره، فيعمد هنا الدستور على اللامركزية، وفي كلتا الحالتين، يظهر هنا مسار الديمقراطية غير واضح.

كذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية التي كانت تعمل على تقويض قوة الرئيس المعزول «محمد مرسي»، إلا أنها تبدو أكثر مواءمة في العمل مع القيادة المصرية إذا كانت من داخل المؤسسة العسكرية.

وترجع المجلة الوضع القائم في مصر إلى ضعف الأحزاب السياسية والقيادات المدنية، مما يترك المساحة لرئيس الجمهورية للتحكم بباقي مؤسسات الدولة والسيطرة عليها.

وفي النهاية، ترى المجلة أن ترشح «السيسي» للرئاسة غير وارد لما سيجلبه من متاعب على المدى البعيد، هذا بجانب إثارة الشكوك في نفوس مؤيديه حول نواياه الحقيقية عند إزاحته لـ«مرسي» من الحكم.

حضور «مرسي» المحاكمة يثير الفوضى

قالت وكالة «الأسوشيتد برس» الإخبارية الأمريكية «إن الحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش تأمل في أن تكون محاكمة الرئيس المعزول «محمد مرسي» خطوة من شأنها أن تغلق صفحة (الإخوان المسلمين) وتكون فترة توليهم الحكم في البلاد قصة من الماضي.

ولكن على ما يبدو أن محاكمة «مرسي» بتهمة التحريض على العنف والقتل يوم الإثنين ستفتح الباب لمزيد من المتاعب أمام هذه السلطات الجديدة».

وذكرت الوكالة أن أنصار جماعة الإخوان تخطط لإحتجاجات واسعة يوم المحاكمة وهو ما يهدد بعرقلة سير الإجراءات وسط مخاوف أمنية مرتفعة وأخطار سياسية محتملة من ظهور الرئيس المعزول «مرسي» علنياً لأول مرة منذ الإطاحة به في يوليو الماضي وحبسه في مكان غير معلوم.

وأشارت الوكالة إلى أن المخاوف تتفاقم مع إحتمالية إستخدام منصة محاكمة «مرسي» للإصرار على أنه لا زال الرئيس الشرعي للبلاد ويشكك في شرعية المحاكمة ونبذ الإنقلاب وتنشيط مؤيديه في الشارع، خاصة وأن «مرسي» لم يوكل أحداً للدفاع عنه في حادثة هي الأولى من نوعها لمسئول رفيع المستوى.

وعلى الجانب الآخر، قال الخبراء الحقوقيون «إنه إذا لم يظهر «مرسي» في قاعة المحكمة، فإن غيابه سيضع عدالة المحاكمة في مرمى التشكيك وإثارة الجدل حول نزاهة القضاء وسير العملية التحكيمية في الوقت الذي تقول فيه الجماعة بأن هناك مهزلة تهدف إلى الانتقام السياسي من الإخوان.

وحتى إذا حضر «مرسي» أو غاب، سيكون الاختبار الأول في المحاكمة هو قرار القاضي بنقل «مرسي» من المعتقل السري إلى أحد السجون العادية خلال فترة المحاكمة، في حين قالت السلطات الأمنية «بأن الاعتقال العسكري ضروري لأسباب أمنية خاصة بالإضطرابات التي تشهدها البلاد».

وأوضحت الوكالة انه بالنسبة للحكومة المدعومة من الجيش، فالمحاكمة هي المفتاح الرئيسي لإظهار أنها تمضي قدما في خطتها لعملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية وان الحكومة تسير على الطريق الصحيح، فالسلطات تسعى لإظهار المزيد من المبررات أمام المجتمع الدولي بشأن تحركها ضد الجماعة من خلال إدانة «مرسي» بجرائم حقيقية لمحاسبته عليها.

من جانبه، قال «محمد الدماطي»- المحامي البارز بالجماعة- «إن السلطات الانقلابية تعتقد أن فكرة شرعية الرئيس ستنتهي مع إدانته ولكن بالنسبة لنا الامر لا يتعلق بمرسي وحده بل بالشرعية الدستورية.»

وأضاف «محمد خالد»- احد شباب الإخوان- «إذا توقفت المحاكمة ستكون إنتكاسة للسلطات الحالية، وتوقف فعلي لتقدمهم في خارطة الطريق.»